

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط

قال الدارقطني فيلزم على مذهبهما جميعا إخراج الصنايح ودكين وأبي حازم والد قيس إذ كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة رواها جماعة من الثقات .

وذكر أيضا أن رجالا من الصحابة B هم رووا عن رسول الله A وقد رويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها ولم يخرجها من أحاديثهم شيئا فيلزم إخراجها على مذهبهما .

قلت وذكر الحافظ أبو بكر البيهقي C فيما قرأته بخطه فيما جمعه من العوالي الصحاح مما اتفق الشيخان على إخرجه من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة وما تفرد به منها كل واحد منهما عن صاحبه هذا مع أن الإسناد واحد ثم إن ما ألزمهما الدارقطني غير لازم لهما فإنهما تجنبنا التطويل ولم يضعنا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح رويها ذلك عنهم صريحا .

نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدة في بابه ولم يخرج له نظيرا فذلك لا يكون ألا لعله فيه خفيت واطلعا عليها أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت وإلا أعلم